ةثيلحلا ةكبشلا لئاسملا ةمظنمل ةيعقاولا ةيركلاكبلا ةرجدلا ةيلعافلا ةسيسلا ةيلعافلا

ةروتكدلا ةذاتسلأا

نيش

يلكصتلاوقرادلإا ة

ةذفصلا / ةلإا هعم

يفقتلا ميلع

ةروتكدلا

ايرثيدو ربلايرد ب

ةفصلا / ةلإا هعم

دلدغ ةعساج

صلختسلا :-

أن انتشار نظم تسوية المدفوعات الالكترونية أحدثت تغييراً جوهرياً في آلية تسوية المدفوعات وتوجيهها نحو الوسائل الالكترونية غير النقدية كوسائل ونظم تستخدم في تحويل الأرصدة النقدية من حساب لآخر وتسوية المدفوعات بين المصارف ، ومن اجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية اتخذت السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات والتدابير والتي استندت على عدد من المرتكزات الفنية و التقنية والتشريعية لخلق التوجهات المستقبلية نحو تطوير نظام تسوية المدفوعات العراقي ، لاسيما وان البنوك المركزية عادة هي التي تمتلك نظم الدفع عالية القيمة وتحدد القواعد والأسس التي تحكم هذه النظم ، فضلاً عن أهمية دورها في ضمان وتوفير أمن وفاعلية نظم الدفع بأنواعها كافة.

ويعد (نظام المدفوعات العراقي – I.P.S) والذي بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيقه والأشراف على تنفيذه منذ (عام – 2004) نظاماً متكاملاً لتسوية المدفوعات بين المصارف العراقية ويعمل وفقاً لأفضل الآليات والمعايير الدولية وبما يتلاءم مع متطلبات البيئة المالية والمصرفية العالمية الحديثة التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وذلك سعياً للنهوض بالقطاع المصرفي العراقي والحد من المخاطر ومنع التحركات غير الآمنة للسيولة النقدية ووضعه على أسس تنافسية يستطيع من خلالها استدامة قدرته التنافسية ومواكبة متغيرات الاقتصاد الجديد .

Abstract : -

That the spread of Settlement Systems of Electronic Payments brought about a fundamental change in the mechanism of settlement of payments &direct them towards electronic means of non-monetary means &systems used to transfer cash balances from one account to another &settle payments between banks in order to keep pace with global economic developments have been taken by monetary authorities representative of Iraq's Central Bank set of actions & measures which were based on a number of pillars of artistic &technical legislative to create the future trends towards the development of settlement system of payments of Iraq particularly since the Central Bank usually owns all the propulsion systems of high-value &determine the rules &principles that govern these systems, as well as the importance of their role in ensuring &providing the security &effectiveness payment systems of all kinds.

The (Iraqi Payment System – I.P.S) which started the Iraq's Central Bank Its application & supervision of its implementation since (2004) an integrated system for the settlement of payments between Iraqi banks &works according to the best mechanisms & international standards & consistent with the requirements of the financial environment & the global banking modern-dependent information & communication technology in order to promote the Banking Sector of Iraq & risk reduction & prevention of movements is safe for cash flow & put

it on a competitive basis from which to sustain its competitiveness & keep pace with changes the New Economy.

المـــقدمة :-

شهدت أنظمة المدفوعات خلال العقود السابقة تطورات وانجازات كبيرة شملت تغيرات جذرية في نظام المدفوعات كان لها الاثر الواضح في تمكين ادارات المدفوعات من تحسين أساليبها وإجراءات تسوية المدفوعات وتحول قنوات استخدامها المختلفة من القنوات التقليدية الى قنوات اسهل وذات مرونة اكثر . ومع التطور المذهل في حقل تكنولوجيا والمعلومات والاتصالات في عالمنا المعاصر ودخولها في مجالات الحياة ومنها مجال أنظمة الدفع واحداث التحول السريع في استخدام أساليب مبتكرة في نظم المدفوعات فضلاً عن المزايا التي تتلاءم مع متطلبات العصر باعتماد مبتكرات حديثة لتنظم عمليات الدفع وتسوية الحسابات، فضلا عن ان هذه التطورات اجتازت الحدود الجغرافية وربطت العالم بشبكة من الاتصالات اسهمت في تحقيق نهضة اقتصادية متسارعة وتنشيط الفعاليات التجارية وتوفير وسائل دفع وتحويل متعددة المصادر للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية والتقليل من تكلفة المعاملات وتبسيط إجراءات عملية الدفع.

وبهدف مواكبة التطورات الاقتصادية العالية وضعت السلطة النقدية مجموعة من المرتكزات الفنية والتشريعية واتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي فضلاً عن تحديث أنظمة المدفوعات والتي كانت تعد الى مدة ليست بالبعيدة من النظم البدائية سواء من الناحية الفنية التقنية او البيئة التحتية ،ولكي تقوم السلطة النقدية بدورها على اكمل وجه فقد منح القانون رقم (56) لسنة (2004) البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه وهذا ما تعتمد عليه الفقرة (2) من المادة ثانياً ، ومن هنا بدأ البنك المركزي العراقي في خلق التوجهات المستقبلية ورسم السياسات الاستراتيجية لتسهيل المعاملات المالية والتبادلات التجارية وتطوير الخدمات المصرفية والاهم التركيز على تطوير وتحديث نظم المدفوعات المحلية والتوجه نحو البرمجيات الالكترونية في تسوية المدفوعات وذلك من اجل تطوير سلامة وقدرة الاسواق المالية واعتماد بيئة تحتية تقنية اكثر كفاءة تعمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق .

اهمية البحث :-

يشكل البحث اهمية بالغة للاقتصاد العراقي عامةً والسلطات النقدية والقطاع المصرفي خاصةً لإيجاد السبل الكفيلة لبناء أنظمة مدفوعات حديثة وبما لها من تأثير إيجابي على فاعلية السياسة النقدية واستقرارها .

مشكلة البحث :-

تعد أساليبوإجراءات تسوية المدفوعات وادارة منظومتها احد الوظائف المهمة للبنوك المركزية، وان التطورات التقنية الكبيرة التي شهدتها البيئة المالية والمصرفية العالمية والتي انعكست ايجاباً على فاعلية السياسات النقدية وكفاءة أدائها ولاسيما من خلال استخدام وسائل الدفع ونظم التسوية الالكترونية فرضت على البنك المركزي العراقي أن يواكب تلك التطورات ويتوجه نحو التطبيقات التقنية الحديثة في تسوية المدفوعات من اجل سياسة نقدية كفوءة ونظام مالي مستقر،ويمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية :-

1- **ما مفهوم (نظم التسوية – Settlement Systems) ؟ وما المبادئ الاساسية التي تحكم نظم الدفع والتسوية الالكترونية؟**
2- **ما انماط نظم تسوية المدفوعات الالكترونية ؟**
3- **ما علاقة أنظمة المدفوعات بفاعلية السياسة النقدية ؟ وما دور البنوك المركزية في أنظمة المدفوعات ؟**
4- **ما مكونات (*نظام المدفوعات العراقي– I. P. S*)؟ و ما اهم المبادئ التي يستند عليها في ظل توجهاته الحديثة ؟**
5- **ما الدور الذي يؤديه نظام المدفوعات العراقي في فاعلية السياسة النقدية ؟**

فرضية البحث :-

يستند البحث الى فرضية مفادها :" ان الابتكارات الحديثة الالكترونية لأنظمة المدفوعات تمارس دوراً مهماً في الاستقرار المالي و النقدي فضلاً عن كونها تمثل أداةفعَالة لزيادة كفاءة السياسة النقدية وادواتها ومؤشراتها واتساع دور البنك المركزي العراقي في الرقابة والاشراف وهذا يفرض جملة من التحديات امام السلطة النقدية " .

اهداف البحث :- يرمي البحث الى بلوغ غايات جوهرية اهمها :-

1- **التعرف على طبيعة أنظمة المدفوعات من إذ استخدامها وعلاقتها بالسياسة النقدية .**
2- **بيان اهمية الابتكارات الحديثة في نظم المدفوعات وآلية تسوية المدفوعات.**
3- **التعرف على العلاقة التبادلية بين أنظمة المدفوعات الحديثة في السياسة النقدية .**
4- **ادراك التوجيهات الحديثةلصناع القر ار في كيفية تطوير واستقرار النظام النقدي والمصرفي في العراق.**

هيكلية البحث : **- يتضمن البحث المحاور الآتية :-**

- **المحور الاول : النظم الحديثة في تسوية المدفوعات .**
  - **اولاً : مفهوم نظم المدفوعات.**
  - **ثانياً : انماط نظم تسوية المدفوعات.**
  - **ثالثاً : المباديء الاساسية لنظم تسوية المدفوعات الالكترونية .**
- **المحور الثاني : اهمية أنظمة المدفوعات في فاعلية السياسة النقدية.**
  - **اولاً : علاقة أنظمة المدفوعات بالسياسة النقدية .**
  - **ثانياً: دور البنك المركزي في أنظمة المدفوعات.**
- **المحور الثالث : نظم المدفوعات الحديثة واثرها في آلية عمل البنك المركزي العراقي.**
  - **اولاً : البنك المركزي العراقي الاصلاحات والتوجهات الحديثة .**
  - **ثانياً : نظام المدفوعات العراقي و فاعلية السياسة النقدية.**
  - **ثالثاً :. مكونات نظام المدفوعات العراقي .**
- **الاستـــنتاجات .**
- **التوصـــيات .**
- **المـــــصادر .**

المحور الأول

النظم الحديثة في تسوية المدفوعات

مع التطور التقني الكبير والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة في مجال نظم الدفع والمقاصة والتسوية والمعتمدة على تطبيقات اقتصاد المعرفة أصبحت التسوية الإلكترونية احد الشروط المهمة الواجب توفرها لتسوية كفوءة الاداء في ظل الظروف التنافسية وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية، لاسيما وأنها تمثل احد الإجراءات والتدابير التي تعزز عمل المؤسسات الرسمية للتسوية بين المؤسسات المالية الضخمة ذات المدفوعات عالية القيمة على الرغم من تسوية بعض المدفوعات (قليلة الحجم) خارج اطار الهياكل الارتكازية.

اولاً : مفهوم نظم تسوية المدفوعات:-

يعد (نظام التسوية -Settlement System)[*] وسيلة فعالة للاقتصاد بالنقد ورأس المال فضلا عن أهميته في اختيار درجة السيولة التي يحتفظ بها وفي اي وقت وهي مسألة مهمة بالنسبة للبنك المركزي، اذ تؤدي البنوك المركزية دوراً اسلسياً في إنشاء نظم الدفع وتشغيلها والرقابة عليها وذلك للأسباب الآتية[1]:-

1- يعد نظام الدفع الجيد ضرورياً لنجاح السياسة النقدية.
2- تسهم البنوك المركزية في الحد من المخاطر الأئتمانية والمخاطر المتعلقة بالنظام المالي ككل لتمتعها بسلطة اشرافية ورقابية.
3- يجري تنفيذ العمليات الخاصة بالمدفوعات والأوراق المالية عالية القيمة على حسابات البنوك المركزية.
4- توافر عنصري الأمن والرقابة على هذه النظم أمراً حيوياً لأهميتها الاستراتيجية لأقتصاد الدولة.

وعليه، فأن البنوك المركزية عادة تمتلك نظم الدفع عالية القيمة وتحدد القواعد التي تحكم هذه النظم كما تعمل على تنفيذ هذه المشروعات الجديدة وذات الصلة وعلى ضمان توفير آمن وفاعلية هذه النظم وتتولى مراقبتها وعادة ما تضطلع ايضاً بمهمات قانونية تتعلق بنظم الدفع[2].

ولا بد هنا من التمييز بين اصطلاح (نظم الدفع- Payment Systems) و(نظم المقاصة-Clearing Systems) اذ عادة ما يتم الخلط بين الاصطلاحين ويشمل المفهوم الأول "الأدوات التي تسهل تبادل الاصول والخدمات بين الوحدات الاقتصادية والهيكل المؤسسي التنظيمي والإجراءات التشغيلية وشبكة الاتصال" أما الآخر يشمل "نظم المقاصة الإلكترونية للشيكات والمقاصة الإلكترونية للصراف الآلي والمقاصة الإلكترونية للأوراق المالية[3]، بمعنى أن نظم المقاصة هي جزء من نظم الدفع الاوسع، وان لكل دولة نظام دفع قومي واحد يقابله العديد من نظم المقاصة ، وتهدف عادة نظم الدفع الى مايأتي :-

1- تقليص مخاطر الدفع الى أدنى حد.
2- تسهيل ادارة السيولة النقدية.
3- القدرة والفاعلية في تحويل المعاملات المالية فيما بين المصارف.
4- التوجه دائماً نحو تقديم خدمات جديدة في القطاع المصرفي.

وتعد نظم الدفع وادارتها احد الوظائف المهمة للبنوك المركزية وعنصر للأداء الجيد للنظام المالي في أي دولة وللتطبيق الناجح للسياسات النقدية واثرها في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، لاسيما وان نظم الدفع السريعة وذات المصداقية تحد من المخاطر وتمنع اي تحركات غير آمنة في الاسواق والسيولة وهذا ما يزيد من فاعلية السياسة النقدية للدولة،وان المدفوعات بصورة عامة هي عمليات ملموسة يتم من خلالها تحويل الموجودات بين الأطراف المعنية لتسوية العلاقات من جراء القيام بمعاملات تتعلق بالسلع والخدمات والموجودات[4] ، وقد صنف (Emmons) آليات الدفع الى خمس فئات وكالآتي[5]:-

---

(*) ان تسوية المدفوعات بين المصارف تعني عملية تحويل الارصدة النقدية من حساب لآخر عن المعاملات الحسابية الدفترية لدى البنك المركزي، من خلال استخدام الحسابات الجارية للمصارف المتعاملة، فالمصرف (المدين) يسحب صكاً على حسابه الجاري الذي يحتفظ به لدى (البنك المركزي) لأمر الدائن الذي يودعه في حسابه الجاري لدى البنك المركزي ايضاً وبالتالي فهي عملية اجراء المستحقات والمطلوبات لدى الاطراف المختلفة بغية تصفية هذه المطلوبات والموجودات من خلال نقل الاموال من الطرف المحول الى الطرف المستلم، وتكون محصلة هذه العملية زيادة الرصيد الاحتياطي للمصارف الدائنة وانخفاضه للمصارف المدنية مع بقاء حساب اجمالي ودائع المصارف لدى مصرف التسوية على حاله.

للمزيد انظر:-

- *شلهوب، علي محمود : " النقود والبنوك "، شعاع للنشر ، سوريا ، 2007.*
- *السيد علي، عبد المنعم :" التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983 .*

([1]) The Central Bank of Egypt:" Payment Systems",2008, P(8).
http://www.cbe.org.eg/Public.pdf.2008

([2]) Bank for International Settlement :"Implications for Central Bank of the Development of E-M", 1999.
http://www.bis.org/Publ/bcbs.140.htm

([3]) The Central Bank of Egypt: oP. cit, P(12).

([4]) حسون، صبحي :" تطور تكنلوجيا المدفوعات الإلكترونية وآثارها على السياسة النقدية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، عدد (38)، 2002، ص38.

([5]) William R. Emmons :"Recent Developments Whowlesal Payments Systems", F.R.B, 1997, P(24).

1) مدفوعات العد الآلية 2) مدفوعات بين طرفين دون وسيط 3) مدفوعات بين ثلاث أطراف مع وسيط 4) مدفوعات صغيرة الحجم 5) النقود الإلكترونية.

ويستخدم نظام مدفوعات المفرد او التجزئة عادة من قبل الافراد لدفع أثمان السلع والخدمات بمعنى انه يستخدم من قبل جهات غير مصرفية وتتميز بكونها ذات قيمة نقدية قليلة، أما نظام مدفوعات لجملة فأنه غالباً ما يستخدم من قبل البنك المركزي كأداة فاعلة للتأثير على السياسة النقدية وخلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات وتطويره فضلاً عن فاعليته في تحريك ونقل المبالغ النقدية ذات القيمة الكبيرة، لاسيما وان البنك المركزي هو من أكثر المؤسسات ملائمة للقيام بهذه الوظيفة اذ انه يحتفظ بحسابات المصارف الأعضاء في النظام المصرفي فضلاً عن الاحتياطي النقدي الالزامي الذي يلزم المصارف المشتركة بإيداعه لديه[1] وعليه، لابد أن تزول المخاطر الأئتمانية للأطراف المشتركة اذ تجري التسوية بنقود البنك المركزي والذي له القدرة على تقديم سيولة اضافية ازاء الضمانات في حال عدم كفاية السيولة لنجاح عملية التسوية.

وأخيراً، فأن نظام المدفوعات الحديثيتجسد في مجموعة من الهيئات والأدوات وإجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تعمل على توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بتسوية المدفوعات ونقلها من القائم بالدفع الى المدفوع اليه ومن ثم تسوية واتمام عملية الدفع "[2].

ثانياً : أنماط نظم تسوية المدفوعات :-

2-1- نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي : Real-Time Gross Settlement System

يقوم البنك المركزي بتطبيق نظام التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي لتسوية المدفوعات المحلية كبيرة القيمةو عالية الأهمية والتي تتطلب درجة عالية من السيولة والسرعة لإجرائهاويعد توقيت تسويتها عاملاً مهماً في تنفيذها [3] وتتم تسويتها آنياً والكترونياً من خلال البنك المركزيبعدّه (مصرف التسوية) والمانح النهائي للمدفوعات وعن طريق استخدام حسابات المصارف لدى البنك المركزي في عمليات التسوية، لاسيما وإنها الأصل المادي الوحيد الذي يتم إيداعه لدى البنك المركزي من قبل المصارف والذي يكون خالياً من الأخطار.

ويمكن أن نحدد أهم ما يتميز به نظام (R.T.G.S) وكالآتي:-

1- **توفير نهائية المدفوعات خلال اليوم وعلى مستوى المصارف وهذا يؤكد إن عملية الدفع غير قابلة للرجوع فيها وبالتالي تزداد درجة التأكد والثقة في كفاءة النظام والمصرف من قبل العملاء.**
2- **السماح بتسوية المدفوعات بين الأطراف المشتركة، وأن تخلف أحد الأطراف عن الإيفاء بالديون أو أداء الالتزامات.**
3- **استخدام حسابات الأطراف المشتركة لدى البنك المركزي للتسوية وتكوين (حساب مدين) و (حساب دائن) لكل من الطرف المحول والمستلم.**
4- **يحتاج تطبيق نظام التسوية الإجمالية الآنية إلى سيولة ومبالغ كبيرة من الاحتياطيات لإتمام عمليات التسوية في الوقت المحدد وبشكل كفوء، لاسيما وإن تسوية المدفوعات تتم بشكل فردي ومنفصل.**
5- **إن التأكيد بإتمام عملية الدفع يمنح المصرف المستفيد الفرصة باستخدام الأموال التي حصل عليها في شتى الاستثمارات بحرية وثقة وعدم الخوف من كون تلك الأموال ليست في حساباتها وتحت تصرفها بشكل نهائي.**
6- **يقوم نظام التسوية (R.T.G.S) بالحد من تأثيرات مشاكل السيولة[*] على النظام المالي والمصرفي ككل، إذ إن عدم السماح بالسحب بدون رصيد ليلة واحدة- Daylight Overdraft والتزام كل مصرف بتوفير الرصيد الكافي في**

([1]) السيدعلي،عبد المنعم،العيسى، نزار:" النقود والمصارف والاسواق المالية " ، دار حامد للنشر ، الاردن ، 2004 .

([2]) Tomas J. Balion :"Payment System & Monetary Policy", Finance Development, 1996, P(2-3).

([3]) Kai Barell :"Risk & Development in Payment System ", 2002 , P (11).

(*) وهذا ما يعرف بحالة توقف تدفق السيولة داخل النظام لأتمام المدفوعات أو (العرقلة-Gridlock) وعندما تتوقف أحد او عدد من اوامر الدفع في قائمة المدفوعات التي تنتظر التنفيذ اثناء يوم العمل مما يؤدي الى تعرض مصارف أخرى الى عدم الوفاء بالتزاماتها من المدفوعات، ولتخفيف مشاكل السيولة

حسابه لدى البنك المركزي طوال يوم العمل وعدم إتمام أي عملية دفع إذا كان الرصيد غير كافي مع إمكانية ضخ السيولة من قبل المصرف في حسابه على مدار اليوم، كل هذا يجعل عملية التسوية أكثر مرونة ويقلل من مشكلات السيولة.

7- يسهم في التقليل من مخاطر المدفوعات الإلكترونية(*) سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

2-2- نظام التسوية الصافية:- Netting Settlement System

تتم تسوية المدفوعات وفق هذا النظام على أساس صاف للأطراف المشتركة (Participats) وفي وقت محدد ولعدة مرات خلال يوم العمل ولا تتم التسوية مباشرة إذ تتم التسوية صافية لكل من (المدين) و(الدائن) وعلى الأطراف المدنية دفع مبلغها صافياً إلى مصرف التسوية ليقوم بدفعها إلى الأطراف الدائنة، وتتم التسوية بين الطرفين المشتركين بدلاً من الأطراف المشتركة الأخرى [1] . ومن الجدير بالذكر إن رصيد عمليات التسوية لأي يوم عمل مصرفي هو (صفر) إذ إن الرصيد الدائن لمصرف أو طرف دائن يقابله رصيد مدين للمصرف الآخر ، و يصنف (Fraser) نظام التسوية الصافية إلى ما يلي[2] :-

1-أنظمة التسوية الصافية متعددة الأطراف:- Multilateral Netting System

إذتتم تسوية المدفوعات بين جميع الأطراف المشاركة بعد عمل التسوية الصافية لكل منها، فأما (مديناً صافياً) أو (دائناً صافياً) وتدفع الأطراف المشاركة المدينة إلى (مصرف التسوية) ليدفعها إلى الأطراف المشاركة الدائنة.

2-أنظمة التسوية الصافية الثنائية:- Bilateral Netting System

وتحصل التسوية عندما يدفع الطرف المشارك (المدين) إلى الطرف (الدائن) مبلغا صافياً للتسوية.

3-أنظمة التسوية الصافية الآجلة:- Debtor Netting System

تحصل التسوية بين الأطراف المشاركة وتتم تحويلات الأموال في وقت محدد لاحقاً. وكثيراً ما تتعرض أنظمة التسوية الصافية لمخاطر عدة أبرزها عدم الإيفاء من قبل الطرف (المدين) إلى الطرف (الدائن) لاسيما وا ن التسوية في نظم التصفية تكون مؤجلة ولا يقدم النظام أي مدفوعات للأطراف المشاركة والتي لا تعرف مواقفها الصافية قبل موعد التسوية، وكثيراً ما تولد حالات فشل التسديد مشكلات في السيولة والائتمان على الرغم من إن التسوية الصافية لا تتطلب الكثير من السيولة مقارنة بنظام (R.T.G.S).

2-3- نظام التسوية من خلال البنوك المراسلة:-

ومرونة التسديد يتم الاقتراض من الأطراف المشتركة في السوق النقدية أو الاستعانة بآلية منح ائتمان من البنك المركزي اي القروض ذات الاستحقاق ليوم واحد واعادتها نهاية اليوم قبل غلق النظام مقابل تجميد او رهن أوراق مالية.

(*) عادة تقسم المخاطر التي تلحق نظام المدفوعات الإلكترونية الى فئتين:-

الأولى : مخاطر التسوية (Settlement Risk) وهي المخاطر التي يواجهها المشتركون بنظام المدفوعات، وتنشأ في حالة التزام المصرف بدفع قيمة كبيرة مع عدم قدرته على الوفاء بتلك الالتزامات.

الآخر : المخاطر النظامية (Systemic Risk) وهي المخاطر التي تخص النظام ككل، وتحدث عند عدم قدرة احد المشتركين بالوفاء بالتزاماته والذي يؤثر سلباً في المشاركين الآخرين.

وهناك علاقة طردية بين مخاطر التسوية والمخاطر النظامية، فكلما تراكمت الالتزامات غير القابلة للتسوية في ارصدة المصارف المشاركة بنظام المدفوعات ازدادت فرصة التأثير السلبي على النظام المالي ككل، اما على الصعيد الدولي فهناك ما يعرف بـ(Herstatt Risk) والذي ينجم عن المعاملات المالية الدولية فقط، لاسيما وأنه مرتبط بعمليات تبادل العملات وينشأ هذا الخطر عندما يكون هناك تفاوت بين التوقيتات المحلية للدول التي تقوم بعملية تحويل العملات مع بعضها البعض.

(1)William J. Roberds: "The Incentive Effects of Settlement Systems", Institute for Monetary & Economic Studies(L.M.E.S) ,1999,P(56).

(2) Donald .R. Fraser :" Commercial Banking the Management of Risk ", U.S.A ,2008,P(480).

تتم تسوية المدفوعات وفقاً لهذا النظام بواسطة مصرف واحد يعمل كمراسل بين مصرفين وهذا يدعى بـ(النظام الثنائي Bilateral System-) أو بين عدة مصارف للمراسلة ويعرّف بـ (نظام متعدد الأطراف Multilateral System-) .

وتعرّف بنوك المراسلة– Correspondent Banks بأنها "البنوك التي تعمل على تسوية المدفوعات أو تحصيل الصكوك المسحوبة على بنوك خارج الدولة وعادة ما يكون أحد البنكين اكبر من الآخر ويكون في موقع يمكنه من تقديم الخدمات المالية عبر البنك الصغير ومن خلال احتفاظ البنوك الصغيرة بودائع لدى البنوك الكبيرة لهذا الغرض [1] ومارست المصارف المراسلة دوراً مهماً في تسوية معاملات الصرف الأجنبي وتحويل العملات بين مصرفين أو عدة مصارف لهما عدد من معاملات التسوية وبعملات مختلفة أو تقوم بتسوية المدفوعات وبمختلف العملات مثلا (الدولار، مارك، ين، فرنك، باون...) بعد اخذ مبلغ معين كرسوم عن كلفة التحويل وفرق العملة [2].

ومما تجدر الإشارة إليه إن هناك أنظمة حديثة للتسويات تجمع بين مزايا أنظمة التسوية الإجمالية في الوقت الفعلي (RTGS) وعناصر توفير السيولة (لأنظمة التسوية الصافية N.S.S) وهذا ما يعرف بـ (أنظمة التسوية الهجينة– Hybrid settlement System) وهذه الأنظمة قادرة على أداء المدفوعات الفورية أو المباشرة في نظام (R.I.G.S) فضلاً عن إيجاد موقف صاف مستمر للمدفوعات الثنائية أو متعددة الأطراف في (نظام–M.N.S)، ومن أهم مميزات الأنظمة الهجينة [3] :–

1–تسعى إلى تنفيذ اكبر عدد من دوائر التسوية اليومية وهذا ما يقابل (نظام –R.T.G.S) إذ تم التسوية وفقاً للموازنة بين الأطراف المشتركة التي تمتلك فرصة الاحتفاظ بالسيولة لتسوية معينة خلال الوقت الحرج بالوقت المطلوب ، وا ٍعطاء أولوية اقل للمدفوعات الأخرى التي يمكن تسويتها في دورة معينة عن طريق تطبيق المسارات المثلى.

2–تتجه نحو أنظمة التسوية الصافية عندما تسعى إلى تخفيض السيولة التي تتطلبها أنظمة (R.T.G.S)، لاسيما وا ٍن المواقف المدينة الصافية مغطاة بالكامل عن طريق الأرصدة في حساب التسوية للأطراف المشتركة، إذ تعمل على جعل المدفوعات في حالة (طابور) ومن ثم تكوين الموقف الصافي والتسوية بأوقات محددة خلال يوم العمل من خلال تكوين الموقف الصافي باتجاه المدفوعات من الأطراف المشتركة الأخرى باستمرار.

ثالثاً :– المباديء الاساسية لنظم تسوية المدفوعات الالكترونية :–

قامت لجنة نظم الدفع والتسوية والتي تعمل في اطار لجنة (بازل–1) في اجراء دراسة بدأت عام (*1998*) لتحديد المبادئ التي يجب ان تحكم هيكل نظم الدفع والتسوية وتشغيلها وجرى نشر نتائج هذه الدراسة في عام (2000) تحت عنوان (*المبادئ الاساسية للنظم-Basle statement Principles*) المهمة على مستوى النظام ككل، والمباديء الاساسية هي[4]:–

1– يجب ان يتمتع النظام بأساس قانوني متين أمام السلطات القضائية ذات الصلة كافه.

2– يجب ان تمكن القواعد والإجراءات المشاركين في النظام من تكوين تفهماً واضحاً لتأثير النظام في كل المخاطر المالية التي قد يتعرضون لها عند المشاركة في هذا النظام.

3– يجب ان يشتمل النظام على إجراءات محددة بوضوح لإدارة مخاطر الأئتمان والسيولة التي من شأنها ان تحدد المسؤوليات الخاصة بمشغلي النظم والمشاركين فيه، والتي توفر حوافز مناسبة لإدارة تلك المخاطر واحتواءها.

4– يجب ان يتسم النظام بالسرعة في التسوية النهائية في اليوم نفسه ، ومن المفضل ان يتم ذلك اثناء اليوم او في آخر اليوم على الأقل.

([1]) خليل،سامي :" النظريات والسياسات النقدية والمالية "،شركة كاظمة للنشر،كويت ، 1982، ص 213 .

([2])Donald .R. Fraser : op ,cit , p(418).

([3]) Kai Barell : op, cit, P(13).

([4]) Bank for International Settlement Basle Committee on Banking Supervision http://www.bis.org/Publ/bcb.140.htm.2000.

5- يجب ان يكون النظام الذي يقوم بعملية التصفية متعددة الأطراف قادراً على الأقل على التأكد من اتمام التسويات اليومية في موعدها، وذلك في حالة عدم قدرة المشارك صاحب اكبر التزام تسوية على السداد.

6- يفضل ان تعد الأصول المستخدمة في التسوية التزامات على البنك المركزي، وعند استعمال اصول أخرى فيجب ان تتميز بالخلو من مخاطر الأئتمان او انخفاضها.

7- يجب ان يضمن نظام الدفع توافر درجة عالية من الأمن والمصداقية التشغيلية، فضلاً عن وجود ترتيبات للطوارىء لإتمام عمليات التشغيل اليومية في موعدها.

8- يجب ان يوفر نظام الدفع وسائل لأداء المدفوعات بالنسبة لمستخدميها، كما يجب ان تتسم بالقدرة بالنسبة للاقتصاد.

9- يجب ان تتسم معايير المشاركة في نظام الدفع بالموضوعية والعلانية الأمر الذي يضمن عدالة استخدامه واتاحته للجميع.

10- يجب ان تتسم ترتيبات حوكمة نظم الدفع بالفاعلية والشفافية فضلاً عن امكانية محاسبتها.

وفي ضوء ذلك، فأن هناك عدد من المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية وكالآتي:-

- **يجب على البنك المركزي تحديد اهداف نظم الدفع بوضوح، فضلاً عن الأفصاح علانية عن دوره واهم سياساته المتعلقة بنظم الدفع ذات الأهمية بالنسبة للنظام ككل.**
- **يجب على البنك المركزي التأكد من توافق النظم التي يقوم بتشغيلها مع المباديء الاساسية لنظم الدفع.**
- **يجب على البنك المركزي مراقبة مدى التزام النظم التي لا يقوم بتشغيلها بالمباديء الأساسية كما يجب ان يتوافر لديه القدرة على القيام بذلك الدور.**
- **يجب على البنك المركزي، في اطار تدعيم عناصر الأمان والكفاءة في نظم الدفع من خلال المباديء الاساسية، التعاون مع البنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المحلية أو الأجنبية ذات الصلة.**

المحور الثاني

اهمية أنظمة المدفوعات في فاعلية السياسة النقدية

أولاً : علاقة أنظمة المدفوعات بالسياسة النقدية .

ان السياسة النقدية و أنظمة المدفوعات كلاهما مرتبط بالاخر بشدة ، ذلك ان كفاءة السياسة النقدية يمكن ان تتأثر بالتغيرات الحاصلة في المدفوعات النقدية وغير النقدية من الجهات غير المصرفية[1]، و ان ادوات وعمليات الادارة النقدية والترتيبات المؤسسية للاسواق النقدية وجوانب أنظمة المدفوعات مترابطة على نحو وثيق وهذا الترابط يصبح اكثر وضوحاً خلال تحول الدول من السيطرة المباشرة على معدلات الفائدة والائتمان الى الادارة النقدية غير المباشرة ، أي ادارة الاحتياطات المصرفية تستخدم ادوات معتمدة على السوق[2].

ولتقدير اثر التغيرات الحاصلة في نظام المدفوعات على السياسية النقدية يجب ان يحصل تمييز بين الادوات النقدية المباشرة وغير المباشرة فبموجب السيطرة المباشرة (سقوف الائتمان والتحكم بمعدل الفائدة) مثلاً نلاحظ ان تطورات نظام المدفوعات ليس لهاتأثيراًكبيراً ما دام ان البنك المركزي لا يؤثر مباشرة في السوق النقدية ، ومع ذلك لا تعتمد البنوك المركزية

---

(1) Deutsche Bundesbank :" Monetary policy & Payment system", Monthly Report March , 1997 , P. 33.

(2) Tomas , J. Balino: op, cit , p(5).

(*) وهي احدى التسهيلات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في السعر الذي يتم عنده تبادل الارصدة من خلال تحديد معدل فائدة على القروض بحد اعلى ومعدل فائدة على الودائع بحد ادنى لمدى معين والذي يتم ضمنه او عنده تبادل معدلات الفائدة بالسوق النقدية.

اكثر فاكثر على الادوات غير المباشرة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات اعادة الخصم واللومبارد [*]،والى حد اقل متطلبات الاحتياطي ، ان هذه الادوات توجه التطورات النقدية من خلال التأثير بظروف السوق النقدية ، المقصود موقف المصارف لدى البنك المركزي ، فضلاً عن ذلك فان الادوات والوسائل غير المباشرة هي اكثر كفاءة ضمن اطار اسواق مالية ذات اداء جيد طالما انه بوساطة هذه الاسواق تنتقل اشارات السياسة النقدية[1].

وقد لوحظ ان هناك تحولاً ما من استخدام الادوات المباشرة للسياسة النقدية الى الادوات غير المباشرة في العمليات النقدية قد حصل في مختلف ارجاء العالم ، كما يلاحظ انخفاض في استخدام ادوات معينة مثل التحكم الانتقائي بالائتمان او سقوف الائتمان وزيادة نسبية في استخدام الادوات الموجهة نحو السوق ، إذ اصبح السعر هو المحدد الاساس ، وان السقوف الكمية المتحققة تستخدم في ذلك التحول ، وتتضمن الادوات غير المباشرة متطلبات الاحتياطي ومجموعة من تسهيلات اعادة التمويل مثل حالات السحب على المكشوف او الاقراض بمنفذ الخصم المستخدم بمبادرة البنك المركزي وعمليات السوق المفتوحة التي عادة ما تكون على شكل مشتريات ومبيعات البنك المركزي للاوراق المالية الحكومية[2].

ويمكن القول بأن الادوات غير المباشرة في أنظمة المدفوعات لا تؤثر فقط عند التنفيذ وانما على تصميم السياسة النقدية كذلك[3] وان التغييرات الرئيسة الحاصلة حديثاً في نظام المدفوعات بسبب الاصلاحات لتحديد السرعة والموثوقية والمخاطر المالية في الأنظمة او بسبب التغييرات الداخلية كقيام المؤسسات المالية بابتكارات وتحديث نظم المدفوعات بحثاً عن ارباح اكبر تعد كافية لاخضاع السلطات النقدية لاخذ نظام المدفوعات بنظر الاعتبار في عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية.

ويعزى هذا الى التغيرات الطارئة على الطلب النقدي وعرض النقود وكفاءة ادوات السياسة النقدية وعلى اهمية اهداف وسيطة معينة ، وقد لوحظ ان الافراد الذين يعدون انفسهم خبراء بنظام المدفوعات يهتمون بالعلاقة مابين نظام المدفوعات والسياسة النقدية ، وان ما تعده السلطات النقدية عمليات نقدية ملائمة والموقف الذي تتخذه بادارة السياسة النقدية يمكن ان يكون له مضامين للكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات بسبب الاثر الطارىء على كلفة وكمية السيولة ، ولذلك لا يمكن ان تتجاهل السياسة النقدية الكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات[4].

كما تؤثر أنظمة المدفوعات في عرض الاحتياطات المصرفية و الطلب عليها في سوق التعامل مابين المصارف ،وان أرصدة التسوية هو عنصر من عناصر السوق النقدية التي تتأثر سماتها ايضاً بتصميم نظام المدفوعات في اطار العمليات النقدية و الاشراف المصرفي ، ونجد ان سياسات نظام المدفوعات المصممة على نحو جيد تساعد الدول على تجنب حصول اضطرابات رئيسة في الاستقرار النقدي ، وفي ضوء هذه الروابط فان كثيراً من الدول قامت بعملياتها النقدية وترتيبات السوق النقية و أنظمة المدفوعات بشكل متناسق و على نحو مشترك[5].

يتضح مما سبق، انه في حالة كون الهدف الاساس للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار فعندئذ ينبغي ان لا تولد العمليات النقدية ازاء نظام المدفوعات في ظل ظروف طبيعية صعوبات غير متوقعة وغير قابلة للتنبؤ تعرقل تحقيق الهدف، وفي المقابل يجب ان لا تهدد السياسة النقدية الكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات بمعنى ان الاطار المؤسسي والتكنولوجي ونظام المدفوعات الذي هو جزء من ذلك الاطار والتغييرات المؤسسية والتكنولوجية في نظام المدفوعات لها مضامين عدة للسياسات والعمليات النقدية.

ثانياً : دور البنك المركزي في أنظمة المدفوعات .

ان المهمة التي يضطلع بها البنك المركزي هي تأسيس وتشغيل أنظمة المدفوعات ، وغالباً ما يعمل على تشغيل أنظمة المدفوعات لتسوية المدفوعات ذات القيمة الكبيرة بين المؤسسات المالية ما دامت تقدم موجودات مضمونة (أي النقود) للبنك

---

(3) International Monetary Fund:" Payment System Reform Monetary & Exchange", Affairs Department , Washington D.C., July 1998 ,P (11).

(4) International Monetary Fund- payment system reform :" The payment system& final development ", March , 1996 .

(5)Dectsche Bank :" Monetary policy & payment system" , Report March , 1997.

([4]) Omoyunde E. G. Johnson : " The Payment System &Monetary Policy",2000, P(5).

([5]) International Monetary Fund : op, cit , P(1).

المركزي لتسوية المدفوعات فضلاً عن ذلك فانه يراقب أنظمة المدفوعات والتسوية المهمة نظامياً لضمان ان تكون اكثر كفاءة ما امكن ، كما يكون البنك المركزي معنياً بتطوير أنظمة المدفوعات والتسوية ، لان تأسيس واستخدام هياكل ارتكازية مضمونة تخص المدفوعات يمكن ان يخفض او قد يزيل المخاطر المرتبطة بتسوية المدفوعات والتعاملات في الاوراق المالية والصرف الاجنبي[1].

وللبنك المركزي دور مهم يخص المصلحة العامة في نظام المدفوعات وهذا يتطلب عادة قيامه بدور فعال لايجاد اطار قانوني لضمان المؤسسات المالية وتسهيل اتمام المدفوعات وتنظيم العناصر الخاصة في نظام المدفوعات وادارة خدمات المدفوعات المختلفة بوصفه مالكاً وقائماً بالتشغيل وتقديم الائتمان للمشاركين في نظام المدفوعات ولاسيما في نظام تحويل ارصدة كبيرة القيمة[2].

ومما لاشك فيه ان البنك المركزي عندما يعمل كمصرف تسوية فان مخاطر الازمة النظامية تنخفض لسببين ، اولهما المدفوعات يجري تسويتها بنقود البنك المركزي وهكذا يتم ازالة المخاطر الائتمانية للاطراف المشتركة في مصرف التسوية ، والاخر ان البنوك المركزية يمكنها ان تقدم للمصارف سيولة اضافية ازاء ضمانات ملائمة اذا ما كانت سيولتهم غير كافية لتسوية مدفوعاتهم، ولذلك يقدم البنك المركزي التسهيلات الائتمانية بوصفها جزءاً من خدمات المدفوعات ولاسيما فيما يتعلق بنظم تحويل ارصدة كبيرة القيمة بغية تسهيل التدفق للتسويات في نظام المدفوعات[3]، ومن الضروري ان يضمن البنك المركزي وجود سيولة كافية ومن ثم قيامه بعرض السيولة ضمن النظام المالي لتسوية المدفوعات في الوقت المطلوب وبالتالي تعرض البنوك المركزية السيولة ضمن يوم واحد أي السيولة مابين الايام كجزء من عمليات سياسيته النقدية ، وتطلب معظم البنوك المركزية الاوراق المالية على انها ضمانات مقابل الائتمان ، الا ان البنك المركزي لن يرغب في ان تؤدي عمليات الائتمان الحد من رقابته على ادارة السيولة (الادارة النقدية) ، كما يتجنب ان يصبح المقرض الذي يقع عليه الاختيار الاول من جانب المشاركين في السوق ، وفي المقابل فانه يرغب في تعزيز تطور الاسواق النقدية الخاصة بما في ذلك المتعلقة بالاموال ضمن اليوم الواحد. ففي حالة منح الائتمان يرغب البنك المركزي استخدام كلاً من الاسعار ومعايير الترشيد الموحدة والموضوعية المتألفة من مراقبة القواعد التنظيمية الاشرافية ، وتوفر الضمانات ومتطلبات رأسمال المقترضين[4].

ومن الجدير بالذكر ، ان الهيكل الداخلي للبنك المركزي ينبغي ان يدعم تناسق سياسات نظام المدفوعات مع الانشطة الاخرى للبنك المركزي ويدرك الروابط القوية بين تنفيذ او تطبيق السياسة النقدية والاشراف او المراقبة على النظام المالي ، وان الهيكل المالي ينبغي ان يدعم الدرجات المختلفة من التضمين التشغيلي للبنك المركزي في خدمات المقاصة والتسوية عوضاً عن زبائنه (المصارف عادة وكذلك الحكومة) ولذلك ينبغي على البنك المركزي المحافظة على التضمين التشغيلي في انشطة المدفوعات تحت مراجعته المستمرة لضمان ان هذه لا تتعارض مع دور سياسته في ظل أنظمة المدفوعات[5].

وتتضمن القوة التنظيمية للبنك المركزي في الغالب المطالبة بتأسيس منظمات مقاصة محددة و أنظمة تسوية القيمة الكبيرة (الصافية) مابين المصارف لتقوم بتسوية الحسابات مع البنك المركزي ، وان تكون لها إجراءات ملائمة لادارة المخاطر لضمان انهاء المدفوعات من دون تدخل البنك المركزي ، وكذلك تحديد متطلبات الترخيص والاخطار بشأن انشطة معينة في نظام المدفوعات وهذه المدفوعات تكون نهائية عندما تصبح غير قابلة للتغيير وغير مشروطة وان المدفوعات المقدمة باستخدام اموال البنك المركزي تعد نهائية لان البنك المركزي لا يفلس ولا يواجه مشكلات بالسيولة[6].

ان الدور الدقيق للبنك المركزي يختلف من دولة الى اخرى ويعتمد على علاقته بمؤسسات القطاع العام الاخرى والقطاع الخاص وعلى مدى اشتراكه في نظام المدفوعات[7] ، كما ان دوره على انه مقدم لخدمات تسوية المدفوعات يختلف من دولة الى

([1])Danmark National Bank Denmark :" Payment systems", Report June , 1998.
([2])Tomas J.T. Balino : op, cit., P(4).
([3]) Danmark National Bank : op, cit, p(14-15).
([4]) International Monetary Fund :op, cit , P(2).
([5]) Tomas J.T. Balino : 0p, cit., P(10).
([6]) International Monetary Fund :, op, cit, P(16).
(1)Tomas J.T. Balino : op, cit., P(5).

اخرى فمن جهة يمكن ان يقتصر على تقديم خدمات التسوية وذلك لقلة المصارف الرئيسة ومن جهة اخرى تكون البنوك المركزية معنية بمعالجة وثائق المدفوعات وادارة دور المقاصة وامتلاك وتشغيل أنظمة تحويل القيمة الكبيرة ، وكثير من البنوك المركزية تعد نظام التسوية الاجمالية في الوقت الحقيقي مطلباً مهماً من اجل التنفيذ الفعال للسياسة النقدية والاداء الكفوء للاسواق المالية.

يتبين مما سبق ، ان دور البنوك المركزية في أنظمة المدفوعات يتعلق بتطوير وتنفيذ سياسات نظام المدفوعات لدعم استقرار النظام المالي والاستخدام السليم لموارد المجتمع ، وان القيام بهذا الدور بشكل كفوء يتطلب ان يكون الهيكل الداخلي للبنك المركزي بشكل يدعم تناسق سياسات نظام المدفوعات مع الانشطة الاخرى للبنك المركزي ويدرك الروابط القوية بين تطبيق السياسة النقدية والاشراف او المراقبة على النظام المالي ، ولاداء هذا الدور بشكل كفوء فان البنك المركزي ينبغي ان يجد آليات لضمان التعاون بين جميع الاطر اف على الرغم من تفاوت دور البنك المركزي في أنظمة المدفوعات من دولة الى اخرى.

المحور الثالث

نظم المدفوعات الحديثةو آلية عمل البنك المركزي العراقي

من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضعت السلطات النقدية مجموعة من المرتكزات الفنية والتشريعية واتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي والتي تهدف الى تعزيز الأستقرار المالي والأقتصادي فضلاً عن تحديث أنظمة المدفوعات والتي كانت تعد الى مدة ليست بالبعيدة من النظم البدائية سواء من الناحية الفنية التقنية أو البنية التحتية، ولكي تقوم السلطة النقدية بدورها على أكمل وجه فقد منح القانون رقم (56) لسنه (2004) البنك المركزي العراقي صفة الأستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق أهدافه وهذا ما نصت عليه الفقرة (2) من المادة (ثانياً)[1]، ومن هنا، بدأ البنك المركزي في خلق التوجهات المستقبلية ورسم السياسات في تسهيل المعاملات والمبادلات التجارية وتطوير الخدمات المصرفية والأهم التوجه نحو تطوير وتحديث نظم المدفوعات المحلية والتوجه نحو البرمجيات الألكترونية في تسوية المدفوعات وذلك من أجل تطوير سلامة وقدرة الاسواق المالية واعتماد بنية تحتية اكثر كفاءة تعمل على رفع مستوى الاقتصاد العراقي .

أولاً : البنك المركزي العراقي- الاصلاحات والتوجهات الحديثة :-

في ظل التحولات التي يعيشها الاقتصاد العراقي وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من المرتكزات واتخذ العديد من الاجراءات سواء على الصعيد النقدي والتي تهدف الى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والمحافظة على استقرار الاسعار المحلية او على الصعيد التقني والتوجه نحو استخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجيا المتطورة وتطبيق الكثير من الأنظمة والفعاليات والتي تضمن الاداء الامثل للبنك المركزي مع بقية المصارف وذلك لخلق بيئة مصرفية تتلائم مع التطور العالمي للقطاع المصرفي.

وعليه نجد ان مهمة السلطات النقدية ليست باليسيرة،لاسيما في ظل بيئة مصرفية تنافسية حادة ومجموعة من المحددات مثل الأزمة المالية العالمية وا إدارة اقتصاد نفطي في مرحلة التحول وخارج من اشد الأزمات الاقتصادية والسياسية،ويمكن تحديد اهم تلك الإجراءات وكالآتي[2]:-

1- الإجراءات التشريعية والقانونية:-

([1]) *قانون البنك المركز ي العراقي رقم (56) لسنة 2004.*

http://www.cbi.iq/index1.hhtm.

([2]) *للمزيد انظر:*

- البنك المركزي العراقي: التقرير الاقتصادي السنوي-سنوات متفرقة.

- عبد الهادي ، باسم : "اشكالية الثالوث المستحيل-التحدي المحتمل امام السياسة النقدية في العراق"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (19)، 2008، ص 73-78.

1- التشريع القانوني للبنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) والذي منح البنك المركزي استقلالاً قانونياً تاماً وتفويضاً واضحاً لما يقوم به من مساع بغية تحقيق أهدافه ولا يتلقى اي تعليمات من أي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك.

2- اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطرة في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي الى عمليات ما يسمى بـ(*Fees Base*) والتي يقتضيها التنويع المشار اليه.

3- تحديث البنك المركزي العراقي واعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهدافه في رسم السياسة النقدية وتحقيق غاياتها ولمواكبة التطورات المصرفية واستناداً الى احكام الفقرة (ن) من المادة (16) من القانون المذكور سابقاً تم اقرار تعديل الهيكل التنظيمي للبنك المركزي العراقي، اذ تم الغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي والغاء المديرية العامة للأعتمادات الخارجية مقابل استحداث مكتب لمكافحة غسيل الأموال.

2 - *الإجراءات الفنية والتنظيمية:-*

1- **تم الانتهاء من تبديل العملة الوطنية العراقية في 2004/1/15، اذ تم استبدال (4 - ترليون دينار عراقي) قديم بعملة جديدة.**

2- **تحرير القطاع المالي، لاسيما تحرير اسعار الفائدة في 2004/3/1 عندما اعلن البنك المركزي العراقي تخلية عن تحديد اسعار الفائدة التي تتقاضاه او تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها، أن العمل ووفقاً للتوجهات الجديدة يجعل آليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة عاليتين في السوق المالية.**

3- **لبناء قطاع مصرفي نشط في العراق، حصلت الموافقة على منح تراخيص للمصارف الأجنبية، ويعد ذلك احد الخطوات المهمة نحو التوجه في عولمة الخدمات المصرفية والحصول على رأس مال جديد وتكنولوجيا حديثة متطورة فضلاً عن توفير خدمات مصرفية جديدة ذات نطاق واسع والمسهمة في تسريع الأعمال التجارية والأستثمارات الضخمة ونجد ان التوجه الجديد نحو العولمة المصرفية قد يسهم في تعزيز المنافسة المتزايدة والابداع والابتكارات المالية الحديثة في القطاع المصرفي العراقي.**

4- **تحديث نظام المدفوعات المصرفية اذ تم ادخال نظام (التسوية الاجمالية الآنية - R.T.G) الى نظام المدفوعات العراقي وكما اشرنا سابقاً فأن هذا النظام يقلل من مخاطر الاحتفاظ بالسيولة النقدية ويخفض من حالات اللايقين في العمليات المصرفية وعمليات التلاعب والاختلاس فضلاً عن التقليل من الأخطاء البشرية.**

5- **التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة - *Rule Base* الى الرقابة الوقائية التلقائية - *Prudential Base*، اذ فرض البنك المركزي وبموجب قانون الصيرفة الجديد (رقم 94 لسنة 2004) عمليات الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقاتها بعيداً عن الاجراءات الإدارية والرقابة القسرية، وهذا يمكن الجهاز المصرفي من العمل والأبداع والأبتكار وفقاً لنظم مرنة وكفوءة مما يسهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي.**

6- **اعادة هيكلة مصرفي (الرشيد والرافدين) اللذين يهيمنان على ما يقارب (90%) من النشاط المصرفي التجاري العراقي، وتتضمن اعادة الهيكلة تطوير الملاكات الإدارية والفنية وادخال الأجهزة الحديثة والحواسيب وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن الهيكلة المالية.**

ثانياً : نظام المدفوعات العراقي وفاعلية السياسة النقدية :-

أن السياسة النقدية و أنظمة المدفوعات كلاهما مرتبط بالأخر بشدة، لا سيما وأن قدرة السياسة النقدية قد تتأثر بالتغيرات الحاصلة في المدفوعات النقدية وغير النقدية من الجهات غير المصرفية[1]، وتؤثر قدرة عمليات تسوية المدفوعات وتحويل

([1]) Deutsche Bunds Bank: op,cit ،P (33).

الاموال داخل الاقتصاد وسلامة إجراءاتها في سلامة اداء القطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي الكلي بصورة عامة، ولذلك ترتبط أنظمة الدفع والتسوية بشكل وثيق بالوظيفتين الرئيستين للسلطات النقدية الا وهما تحقيق الاستقرار المالي (رقابة مصرفية) والاستقرار النقدي (سياسة نقدية)[1].

وعادة تعمد السياسة النقدية بتحويل أهدافها ومن خلال أدواتها (المباشرة وغير المباشرة) الى مهمات عملية تتصف بـ (الكفاءة ، الفعالية ، المرونة) وتتمثل الأولى بأستقطاب الموارد والمدخرات النقدية الى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الأمثل، أما االأخرى فتعنى يكون للسياسة النقدية تأثير سريع على القطاع المالي والأقتصادي للوصول الى اهداف البنك المركزي، وتتحدد الثالثة بتغير الأدوات حسب الحاجة وعلى أن تنفذ بشكل واضح[2].

ويعني ذلك الأمر أن نظام المدفوعات من أساسيات عمل السياسة النقدية في تحقيق الأهداف التشغيلية، وعلى أساس ذلك تجسدت اهداف البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية الرامية الى الأستقرار الأقتصادي وأستقرار المستوى العام للاسعار والحفاظ على نظام مالي مستقر تنافسي يستند الى السوق و من خلال عمليات أدارة السيولة ذات التأثير المباشر و غير المباشر على مضاعف الأئتمان وضبط مستويات السيولة، لاسيما وان الطلب على الاحتياطيات المصرفية يرتبط بعلاقة عكسية مع كفاءة أنظمة المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر، أن نظام المدفوعات العراقي يوفر درجة عالية من اليقين لمواجهة حالة التلكوء أو التلاعب في تسيير الأموال وتحريك الفوائض المصرفية، ذلك انه يعد من أهم الأدوات الفعالة في تعظيم كفاءة التدفقات النقدية، خاصة الكبيرة منها داخل الجهاز المصرفي، فضلاً عن أنه يساعد على تنشيط وتعميق الوسائط المالية واستقرار النظام المالي العراقي والذي يعد الوجه الثاني للسياسة النقدية لبلوغ أهدافها[3].

ثالثاً : مكونات نظام المدفوعات العراقي :-

اسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تزايد استخدام أنظمة التسوية والسداد الالكترونية وتطبيقاتها في اجراء التعاملات المالية بين المصارف والافراد او بين المصارف مع بعضها البعض أو مع البنك المركزي ، اذ الى جانب النقود الورقية هناك وسائل الكترونية متعددة أخرى للدفع وللسداد منها البطاقات الالكترونية الائتمانية والذكية و الصكوك الالكترونية والنقود الالكترونية. وأن تسوية عمليات الدفع الالكترونية بين الافراد المتعاملين لا تنتهي الا بعد تسوية عملية الدفع ونقل قيمة المعاملات من حسابات الافراد الى حسابات المصارف وهذا يقتضي تسوية الحسابات بين تلك المصارف أيضا من خلال نقل الاموال في حساباتها لدى البنك المركزي .

ومن هنا جاءت اهمية تحديث وتطوير نظم تسوية المدفوعات واتخاذ خطوات جدية وفعالة من اجل تشغيل احدث البرامج والأنظمة والتي تعمل وفق المقاييس الدولية وبما يتلائم مع متطلبات البيئة المصرفية الحديثة ،لاسيما وان التقنية المصرفية والربط الالكتروني وتحويل التعاملات النقدية الكترونياً يسهم في أنشاء بيئة مصرفية متطورة ذات تاثيرات أيجابية في الابداع والابتكار ومواكبة التطورات الحديثة، وضمن التوجهات الحديثة للبنك المركزي العراقي وأعتماده مرتكزات التحديث الفنية والتنظيمية والتشريعية ، تم تحديث نظام المدفوعات العراقي وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والخزانة الأمريكية مع أحدى الشركات العالمية الخاصة بتجهيز البرامجيات الجاهزة التطبيق وبعد التعاون المثمر بين البنك المركزي العراقي وبقية الوزارات العراقية ذات العلاقة كوزارة الاتصالات وهيأة الاتصالات والاعلام، اذ برزت الحاجة الى ضرورة اصلاح وتطوير خطة عمل أنظمة التسوية والمدفوعات وبناء بنية تحتية تقنية وتوفير شبكات للاتصالات والتي توفر مجالاً أوسع لتطبيق الأنظمة الالكترونية ما بين البنك المركزي والمصارف الحكومية والأهلية، واعتماد آلية تحديث أنظمة المقاصة والمدفوعات واطئة القيمة.

([1]) صندوق النقد العربي: "مبادئ الاشراف على انظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية"، ابو ظبي، 2008، ص 2.

([2]) يحيى ، وداد يونس :"النظرية النقدية- النظريات، المؤسسات، السياسات"، الجامعة المستنصرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2001، ص129.

([3]) للمزيد انظر:- الاعلان الصحفي الصادر عن البنك المركزي العراقي، الموقع الالكتروني:-

http://www.cbiriq/index1.htm.

ويعد (*نظام المدفوعات العراقي- I. P. S*) نظاماً متكاملاً لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف ومن خلال شبكة آمنة وكفوءة ويعد البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي ،لاسيما وانه المالك والمشغل للنظام والمشرف عليه(*)، أذ يدير حسابات التسوية للاطراف المشاركة ليضمن وضوح أنظمة الدفع وعمليات التقاص وقدرتها [1] ويعمل (*نظام I.P.S*) وفقا لافضل الآليات الدولية التي تجري من خلالها تسوية المدفوعات، ومنذ عام (2004) اعتمد نظام المدفوعات العراقي على (*نظام السويفت-S.W.I.F.T*) بهدف انجاز التحويلات المالية والعمليات المصرفية في دول العالم كافه وبلغ عدد المصارف المشاركة (19) مصرفاً ما عدا البنك المركزي العراقي، ومن الجدول (1) يلاحظ تزايد عدد الرسائل المرسلة والمستلمة عبر شبكة السويفت لاسيما مع الدقة المتناهية التي تتميز بهذا الشبكة.

جدول (1)

عدد الرسائل المرسلة عبر- S.W.I.F.T

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الرسائل المرسلة	1600	261000	53700	94000	133800
عدد الرسائل المستلمة	2440	37200	78800	130000	184900

المصدر: من إعداد الباحثين ، استناداً الى بيانات البنك المركزي العراقي- قسم المدفوعات، 2009.

و أهم السمات التي يتميز بها(نظام المدفوعات العراقي-I.P.S) وكالاتي[2]:

1. **يتميز بكونه اداة تستخدم من قبل البنك المركزي لمراقبة السيولة النقدية والسيطرة عليها مع السرعة في التسوية وسهولة في التطبيق .**
2. **يسمح في أجراء التحويلات المالية والتسوية الآنية ومن خلال الدخول المباشر على حسابات المصارف لدى البنك المركزي**
3. **يعمل(نظام I.P.S) ضمن شبكة خاصة (أكسترانيت) تربط بين البنك المركزي وادارة المصارف الرئيسة ، وليس ضمن نطاق الشبكة الدولية (الانترنيت) وذلك للحد من التلاعب والتجسس .**
4. **القدرة على الانتقال من مدة تسوية الى اخرى وتنفيذ المدفوعات في أوقات التسوية المحددة لها ، اذ يتم أستلام المبالغ بعد انتهاء الوقت المحدد للتسوية ويتم تعليق القيمة لحين حلول الوقت التالي عليه.**
5. **نظام مبني على تكنلوجيا الشبكة الدولية للمعلومات بغرض تسوية المدفوعات ومتابعة التحويلات المالية بنظام المعالجة الالكترونية فقط وبدون تدخل يدوي وهذا بدوره يقلل من نسبة المخاطر الناجمة عن الملاكات البشرية .**
6. **يسمح لادارة العمليات في المصارف بمراقبة التحويلات اليومية والتحركات لاي تعاملات ومنذ لحظة الدخول وحتى المعالجة النهائية للمعاملة .**
7. **يقوم بأرسال كشوف الحسابات لجميع المصارف المحلية عند نهاية كل يوم .**

(*) عادة تمارس البنوك المركزية دورين هامين في أنظمة الدفع هما:-

الأول /مشغل للنظام:- تقديم خدمات التسوية للمؤسسات المالية والمصرفية، وانشاء البنى التحتية لهذه الأنظمة مثل الاجهزة والبرمجيات وانشاء الشبكات.

الثاني/ المشرف والمراقب:- من خلال وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الأنظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة عمليات التسوية ، للمزيد انظر:-

Central Bank Oversight of Payment & Settlement Systems - Bank of International settlement (B.I.S), 2008 .

([1]) البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، 2009.

([2]) البنك المركزي العراقي، نظام المدفوعات العراقي- I.P.S قسم المدفوعات، 2009.

8. يمكن من خلاله تبادل الاخطارات في اطار الاتفاقيات الثنائية ما بين البنك المركزي والمصارف المحلية مع أمكانية تصنيف المدفوعات كل حسب نوعها .
9. وفقا لقانون البنك المركزي العراقي لعام (2004) فان البنك المركزي وبوصفه السلطة النقدية له الحق في الاشراف[*] على تنفيذ نظام المدفوعات العراقي ومراقبة المصارف التجارية المحلية في تطبيقاتها لنظام تسوية المدفوعات .

ويستند نظام المدفوعات العراقي الى عدد من المبادئ أهمها:-

1-نظام مدفوعات عالية القيمة، لتلبية احتياجات البنك المركزي والهيئات الحكومية والقطاع المصرفي، وتسمى بأنظمة الدفع المهمة - Systemically Important systems.
2- نظام مدفوعات التجزئة- Retail System لتلبية احتياجات المؤسسات والافراد والتجار.
3- نظام مقاصة وتسوية الاوراق المالية، وتمثل ترتيبات مقاصة وتسوية عمليات الاسواق المالية والتي تزيد من كفاءة اسواق المال ويعزز من السيولة.
4- توافق أنظمة الدفع والتسوية مع المعايير الدولية لأنظمة الدفع.
5- التخطيط الدقيق للبنية التحتية التقنية لأنظمةالدفع والتسوية ووفقاً للتطورات التكنولوجية وتجنباً للتغييرات المستقبلية ذات الكلف المالية.

ويقدم (نظام المدفوعات العراقي - I.P.S) العديد من الخدمات وكما موضح في الشكل(1).

شكل (1)

مكونات نظام المدفوعات العراقي- *I. P. S*

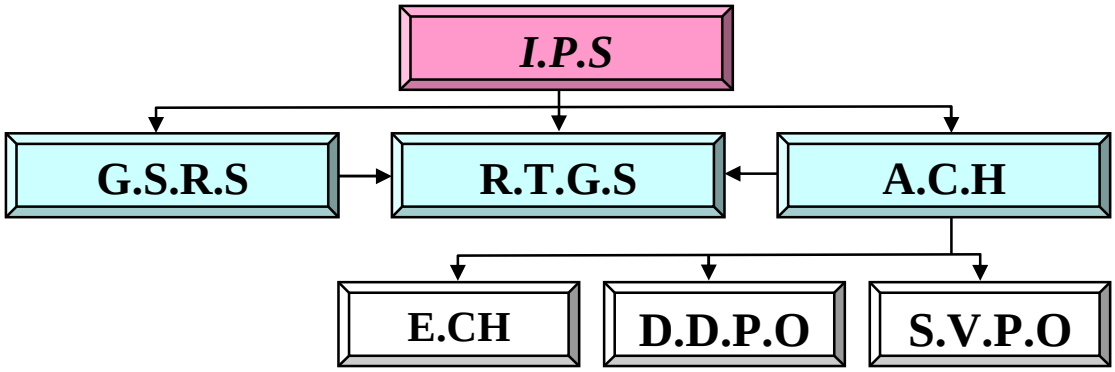

المصدر: البنك المركزي العراقي- قسم المدفوعات، 2009.

1- نظام التسوية الاجمالية الآنية :- R.T.G.S – Real Time Gross Settlement

من اهم الخطوات التي اتخذها البنك المركزي في توجهاته نحو تحديث نظام المدفوعات العراقي واستخدام التقنية الالكترونية وبما يتلائم مع التغيرات الاقتصادية والتوجهات الحديثة استحداث نظام مدفوعات عالية القيمة وادخال نظام (R.T.G.S) كأحد الأنظمة الرئيسة في نظام المدفوعات العراقي، ومن اجل التنفيذ الكفوء لهذا النظام تم التعاقد مع إحدى الشركات العالمية الامريكية الخاصة بتجهيز البرامجيات الجاهزة للتطبيق وهي (*شركة – Montran*) وتعد هذه الخطوة هي الركيزة الاساسية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في اصلاح نظام المدفوعات العراقي وتطوير القطاع المصرفي في توجيهه نحو استخدام وسائل التسوية الالكترونية، وقد بدأ التنفيذ الفعلي لنظام التسوية الاجمالية بتاريخ 24-8-2006 وتم اشراك

---

[*] عرفت اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية- G.P.S.S وظيفة الاشراف- Oversight بأنها "وظيفة من وظائف البنك المركزي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعة وتقييم عملها واحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة ".

خمس مصارف كمرحلة اولية لتطبيق النظام وبواقع مصرفين حكوميين هما (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) وثلاث مصارف خاصة وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ،المصرف التجاري العراقي) اذ تبنت سياسة البنك المركزي االستراتيجية الدخول التدريجي للمصارف في نظام التسوية– R. T. G. S، وكما موضح في الشكل ادناه.

شكل (2)

الدخول التدريجي للمصارف في نظام التسوية الاجمالية الآنية

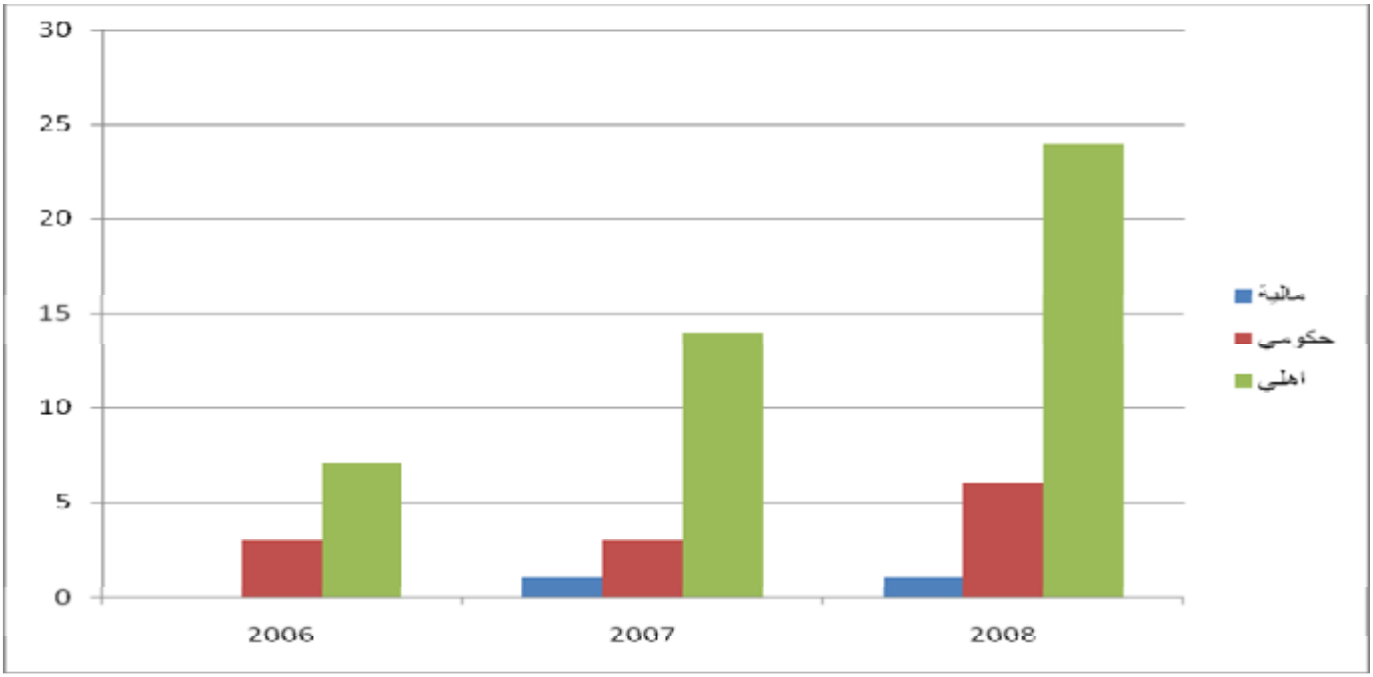

المصدر: البنك المركزي العراقي– قسم المدفوعات، 2009

ولابد من الاشارة،الى أن البنك المركزي وبصفته المشغل والمراقب للنظام قام بتزويد جميع المصارف ببرمجيات النظام مقابل مبلغ (1,750,000 –دينار عراقي) تدفع من قبل المصارف كرسوم لدخول النظام والبدء بتطبيقه فضلا عن قيامه بعقد اجتماعات مستمرة مع الادارات العليا ومنتسبي المصارف في مقر رابطة المصارف العراقية لتلبية احتياجاتهم ومناقشة أستفساراتهم وحل مشاكلهم للاستمرار في تنفيذ العمل وفق النظام بنجاح ،علما بأنه يتم دفع مبلغ (750 –الف دينار عراقي) فقط كأجور سنوية عن نفقات تشغيل وصيانة النظام .

ويظهر الجدول (2) مدى ارتفاع مجموع حجم التحويلات المالية عام 2008 لتصل الى (535. 784. 53 – مليون دينار عراقي) مقابل (003. 883. 14– مليون دينار عراقي) عام 2006، وشهدت ارتفاعاً عام (2009) اذ بلغت (590. 342. 79– مليون دينار عراقي) وكذلك بالنسبة لحجم التحويلات المالية بالدولار الأمريكي، وهذا مؤشر جيد يشير الى نجاح البنك المركزي العراقي في تشغيل هذا النظام وأتمام كافة عمليات التحويل المالي بين الاطراف المشاركة بالنظام وبكوادر ومؤهلات عراقية وبدون أي اخطاء بشرية، والشكل البياني (3) يوضح ذلك.

جدول (2)

حجم التحويلات المالية عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآنية– *R.T.G.S*

2008		2007		2006		السنوات / الجهات المشاركة
$ USA (m)	*D.IQ (m)*	*$ USA (m)*	*D.IQ (m)*	*$ USA (m)*	*D.IQ (m)*	
1.743.766	*5.102.511*	*2.461.072*	*3.300.471*	*1.124.216*	*3.802.564*	*وزارة المالية*
7.927.527	*1.000.870*	*1.308.633*	*2.170.569*	*1.453.109*	*1.802.710*	*المصارف الحكومية*
1.752.645	*47,671,144*	*1.748.750*	*3.100.353*	*1.401.148*	*9.277.739*	*المصارف الأهلية*
11.423.938	*53,474,525*	*5.518.455*	*8.571.393*	*3.978.463*	*14.883.003*	*المجموع*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي – قسم المدفوعات،2009 .

شكل (3)

حجم التحويلات المالية عن طريق نظام – *R. T. G. S*

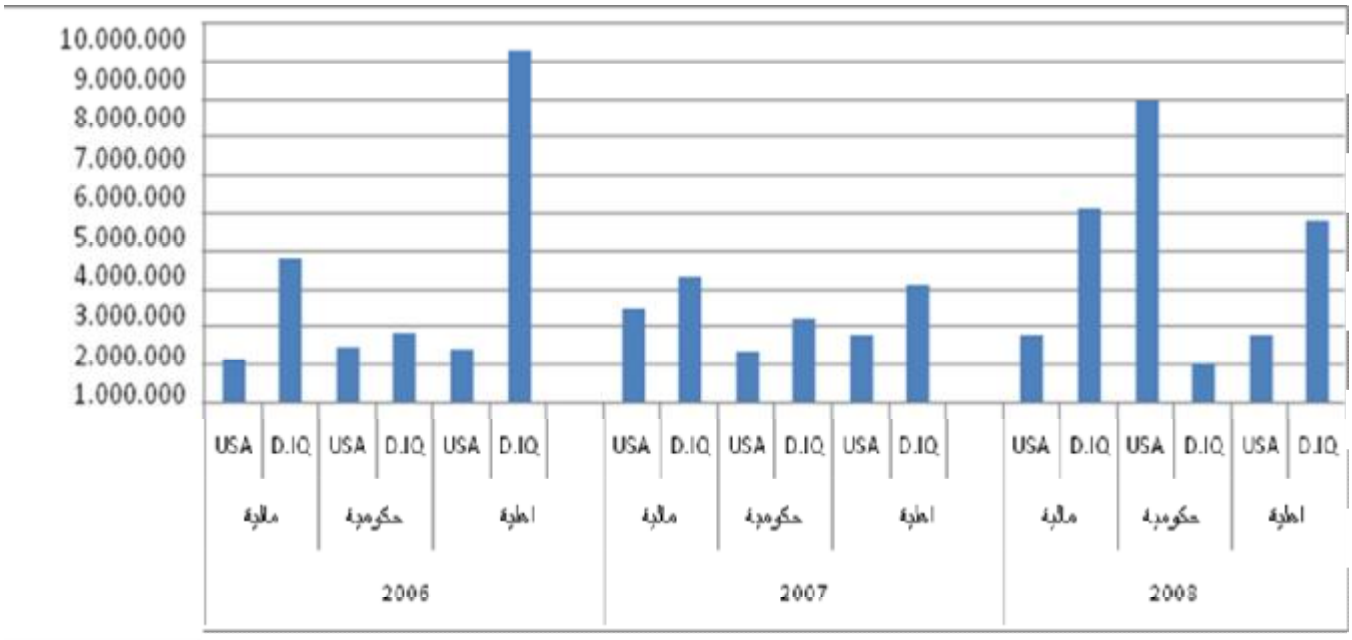

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد الى المعطيات الرقمية الواردة في الجدول رقم (2).

2- نظام أيداع السندات الحكومية :-

تعد مزادات الاوراق المالية الحكومية (بيع وشراء السندات أو اصول الخزينة) احدى وسائل السياسة النقدية الهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي والتأثير في معدلات السيولة العامة في الاقتصاد، اذ يمكن للبنك المركزي ومن خلال الادارة الكفوءة لتلك المزادات التأثير في اسعار الفائدة قصيرة الاجل في السوق النقدية ومن ثم التأثير في السيولة المصرفية الفائضة وهذا ينعكس على مضاعف الأئتمان ومن ثم على السيولة العامة وعليه استحدث البنك المركزي العراقي (نظام ايداع السندات الحكومية–

Government Securities Registration System- G.S.R.S) وهو نظام يعمل على ادارة مزادات السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية"، ومن أهم مميزاته ما يلي :

1-يمكّن البنك المركزي ووزارة المالية مراقبة السيولة كل من موقعه .

2- الحفاظ على ملكية السند واجراء عمليات دفع الفائدة والرهون

3- ادارة عمليات المزاد (بيع وشراء) الكترونياً ، اذ يتم اصدار السندات وتحويلها الكترونيا" عن طريق المصارف الى البنك المركزي الذي يقوم بأجراء التخصيص وعمليات التسوية .

4- يسمح للمصارف بيع ما بحوزتها من سندات حكومية محلية للبنك المركزي لمدة معينة ومن ثم اعادة شرائها في تاريخ أستحقاق محدد .

5 - يغطي هذا النظام الكوبونات الدورية وتسويتها للمصارف المحلية فضلا عن تغطية عمليات تحويل الملكية .

ولاجل أتمام عمليات التسوية المالية على حسابات المشاركين الممسوكة في نظام R.T.G.S يجب أن يتم ربط (نظام G.S.R.S – مع نظام R.T.G.S) على ان يقوم البنك المركزي باضافة المشاركين والمستخدمين الجدد وتحديد صلاحيتهم بصفته المالك والمشغل لهذا النظام فضلا عن قيامه بتدريب الكادر المتخصص من منتسبي المصارف ووزارة المالية وتهيئتهم لتشغيل هذا النظام، وتم ربط الجهات المشاركة مع البنك المركزي لتقديم العطاءات وأجراء المزادات وعمليات السوق الثانوية وكافة فعاليات النظام الكترونيا ومن مواقعهم وتم التنفيذ الفعلي للنظام في 11/6/ 2008، وقد ساعد هذا النظام على زيادة استقرار السيولة لدى المصارف ونشطت حركة الاسواق قصيرة الاجل فضلاً عن امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد[1].

3- نظام المقاصة الالية :- Automated Clearing House – A.C.H

بدأ تشغيل (نظام المقاصة الالية- A.C.H) بصورة فعلية في 14-9-2006 للفروع الرئيسة لكل من مصرفي الرافدين والرشيد ومصرف بغداد والتجاري العراقيوالشرق الاوسط فضلاً عن فرعين أخرين لكل من المصارف المشاركة ، وعلى الرغم من كفاءة ودقة هذا النظام، قام البنك المركزي بتدريب منتسبي المصارف وتهيئة فروعها للمشاركة الفعلية بالنظام وقد تمت وبنجاح وكفاءة عملية تسوية وأرسال دفعات وبمبالغ قليلة بين المصارف،ويتيح نظام المقاصة الالية تبادل ملفات أوامر الدفع بين الاطراف المشاركة واحتساب صافي الوضع التبادلي لجميع المشاركين وتقديم (*صافي أوامر التسوية N.S.I- Net Settlement Instruction*) الى(نظام التسوية الاجمالية- R.T.G.S) وكما موضح في الشكل (4)، ويقوم البنك المركزي بتحديد عدد الجلسات وادارتها ، اذ تم ادخال ملفات أوامر الدفع من خلال جلسة واحدة او اكثر خلال اليوم الواحد ، وعند نهاية كل جلسة يتم نقل صافي اوامر التسوية –N.S.I الى نظام التسوية الاجمالية الاتية R.T.G.S .

وعليه يتطلب تنفيذ نظام المقاصة الالية تقنيات وتكنلوجيا معينة من اجل تسهيل عملية ارسال اوامر الدفع بصورة مباشرة من الأنظمة المصرفية الى النظام المركزي في البنك المركزي في بغداد لاتمام عملية التسوية مباشرة مما يقتضي ترتيب وتهيئة سياسة أتخاذ القرار والإجراءات في كيفية تحصيل اوامر الدفع وكيفية معالجة المدفوعات والعمل على حفظ التقارير، فضلاً عن تهيئة الملاكات البشرية المتخصصة وتأهيلهم وزيادة كفائتهم مما سهل الانتقال من مرحلة التشغيل التجريبي الى مرحلة التنفيذ الفعلي بكفاءة ونجاح.

([1]) البنك المركزي العراقي: قسم انظمة المدفوعات، 2009.

شكل (4)

تسوية المدفوعات في نظام المقاصة الإلكترونية

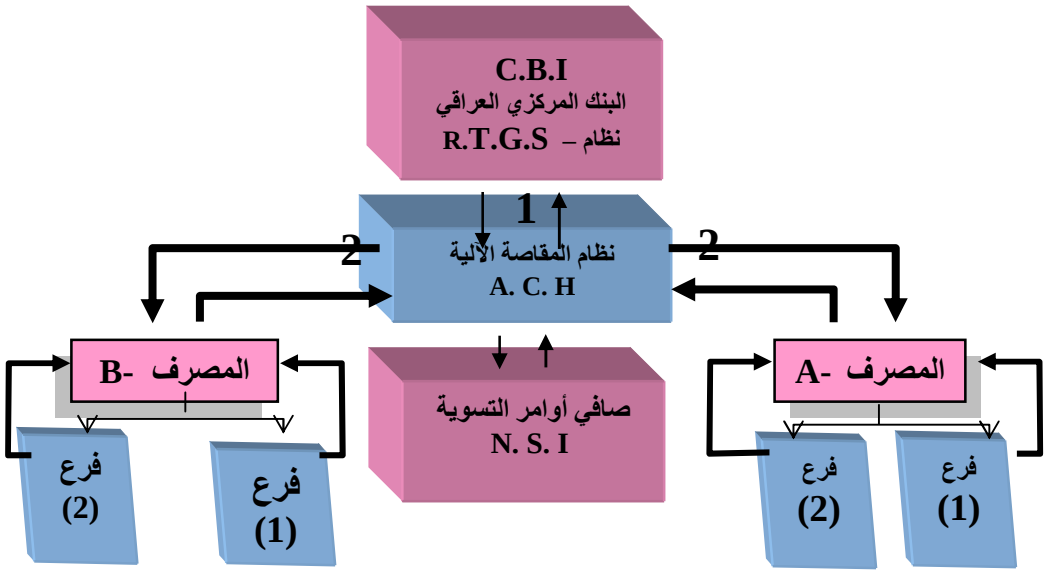

المصدر : من إعداد الباحثين.

1- ارسال المواقف الصافية للمصارف الى البنك المركزي العراقي.

2- نظام المقاصة الآلية يقوم بتسوية المدفوعات.

ويتكون نظام المقاصة الآلية – A. C. H من ادوات ثلاث تستخدم للدفع وهي:-

آ- أوامر الدفع منخفضة القيمة : S.V.P.O Small Value Payment Order

تتمثل في تعليمات أولية للدفع من حساب الطرف المشترك الذي له موقف مدين (المسحوب عليه) وقيده لحساب المستفيد الطرف الاخر الذي له موقف دائن، بمعنى تحريك الرصيد الدائن والمصادقة عليه خلال مدة قبول الملفات وانتهائها ،أي خلال جلسة المقاصة في يوم العمل نفسه ويتميز هذا النظام بتسوية المدفوعات صغيرة القيمة وعلى أساس صاف وبساعات ثابتة مرة او عدة مرات خلال يوم العمل التسوية.

ب- أدوات الدين المباشر : Direct Debit - DD

وهذا ما يعرف ايضا" بـ(التسوية الصافية المؤجلة) وهي تسوية الالتزامات أو التحويلات ما بين الاطراف المشتركة عند وقت لاحق ،اي يتم التسديد بموجب تعليمات أولية صادرة عن الطرف المشترك (المستفيد (الدائن) في قيد الدين على حساب الطرف المشارك الاخر (المدين) وتتم المصادقة عليه في أي وقت خلال يوم العمل بشرط ان يكون قبل وقت القطع والاغلاق.

ومن الجدير بالذكر أن لهذا النوع من التسوية المؤجلة مساوئ واضحة أذ ينشأ عنها ما يعرف بـ(مرفوضات الدين المباشر – Direct Debit Refused – DDR) وهي حالة تخلف أحد الاطراف المشتركة (المدنية) عن أداء الالتزامات ورفض دفع هذا القيد وفي هذا الحالة يتم تقديم اوامر الدفع المرفوضة (المدينة) كافه لقيد الدين المباشر من خلال الطرف المشارك الذي يقدم ايعازاً بالدفع الى غرفة المقاصة الالكترونية والتي تقوم بدورها بتجميع كافة الملفات المرفوضة وأقتطاع قيمتها من حساب القيم المتبقية في كل حقيبة ومن ثم القيام بتحويلها الى الطرف المشارك القائم بتحصيلها .

جـ- الصكوك الالكترونية : Electronic Checks –E . CH

تعد الصكوك الورقية اداة الدفع غير النقدي الوحيدة المتداولة في العراق، والتي تقاص ويتم تسويتها يدوياً، وضمن توجهات البنك المركزي وبما يتلائم مع نظام المقاصة الالكترونية، تجري الاستعدادات اللازمة لتهيئة نماذج للصكوك وكافة

المستلزمات الخاصة للعمل بالصكوك الالكترونية وبما يتوافق مع نظام المقاصة الالية وحسب المعايير والشروط المعتمدة من قبل البنك المركزي، وجرى تدريب المصارف للمباشرة بتنفيذه طبع الصكوك (الممغنطة) التي تحتوي على الرقم المرمز بالحبر المغناطيسي وتوفير الاجهزة الخاصة بقراءة الصكوك في جميع المصارف وفروعها كافة ، وذلك من خلال وضع خطة للتوسع التدريجي ليشمل تنفيذ النظام كافة المصارف الأهلية والحكومية في بغداد والمحافظات .ولابد أن نذّكر ببعض المزايا التي يوفرها نظام الصكوك الالكترونية وكالاتي[1]:-

1- بالنسبة للمصارف فأن التقنية الحديثة للصك الالكتروني سوف تحقق وفورات مالية للمصرف ناجمة عن أنخفاض تكاليف أصدار الصك الالكتروني مقارنة بالورقي ، فضلا عن السهولة في الاستخدام والسرعة في الانجاز وتقليل المخاطر اليدوية وأنخفاض تكاليف التشغيل (الجهد البشري) والخسائر الناجمة عن(مرفوضات الصك – Check Refusal) الصكوك المرجعة .

2- يساعد تداول الصكوك الالكترونية على زيادة في التدفقات النقدية وتوافر النقد بسبب تقليل مدة المقاصة وتسريع مدة الاستحقاق والتسوية وبما يؤدي الى زيادة هامش الربح وتحسين الاداء الاقتصادي .

شكل (5)

آلية عمل تسوية الصكوك الإلكترونية في البنك المركزي العراقي

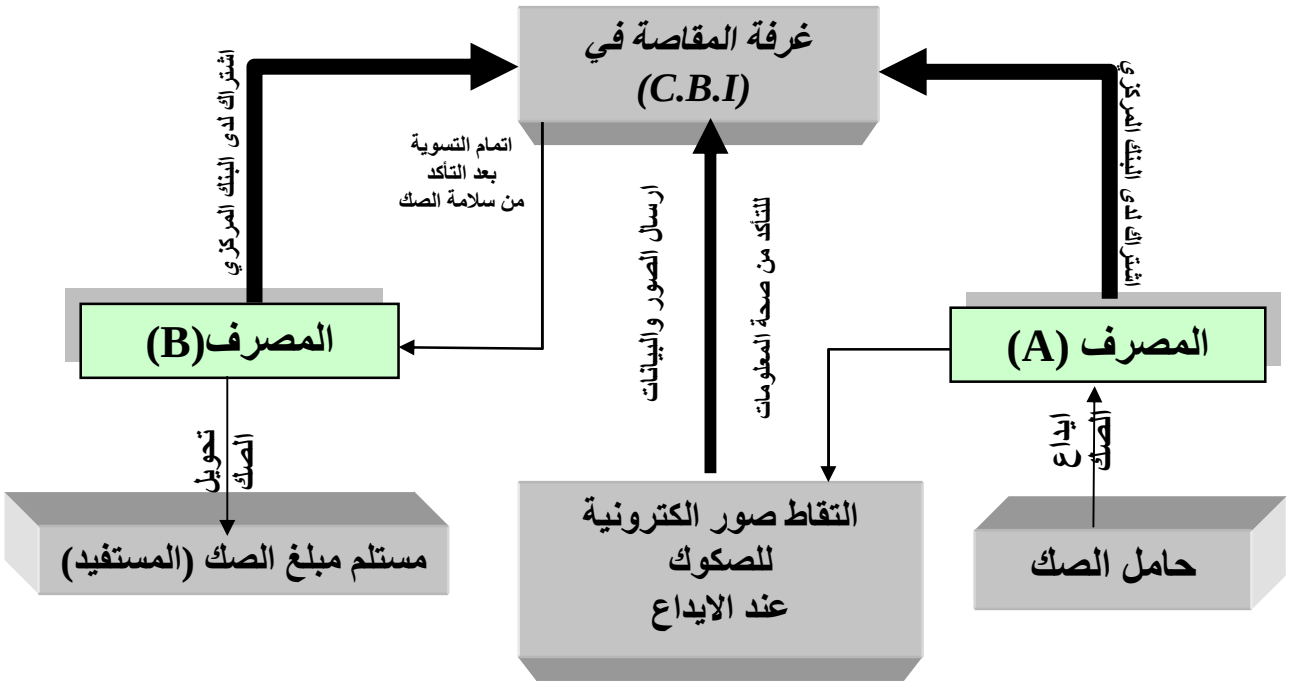

المصدر : من إعداد الباحثين.

ونلاحظ من الشكل (5) أن نظام الصكوك الالكترونية يعمل من خلال آلية معينة وكالاتي :-

1- يتم التقاط صورة الكترونية للصك عند ايداعه (من قبل حامل الصك) في المصرف (A) المشترك بالنظام لدى البنك المركزي العراقي .

2- أرسال صور الصكوك الالكترونية الى البنك المركزي .

---

[1]) البنك المركزي العراقي: قسم انظمة المدفوعات، 2009.

3- ومن خلال غرفة المقاصة الالكترونية في البنك المركزي تتم عملية التسوية وتحويل مبلغ الصك الى حساب المستفيد في المصرف (B) .

نستنتج مما سبق، ان البنك المركزي العراقي قد اتخذ خطوات فعالة وجدية في اطار النهوض بالنشاط المصرفي الحكومي والخاص لمواكبة التطورات المصرفية العالمية ووضعه على أسس تنافسية متنوعة الأدوات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة، لاسيما وان تلك البيئة تتطلب التمييز في تقديم المنتجات المصرفية من خلال الأبداع والأبتكار وتبادل الخبرات والمهارات والمعلومات، وهذا يفرض على القطاع المصرفي زيادة مسهمته في تفعيل النشاط الاقتصادي والنهوض به خصوصاً وانه القطاع الأكثر مرونة وقابلية للتكييف مع الابتكارات المالية الحديثة ونتاجها التكنولوجي،وان أهمية دور البنك المركزي كسلطة نقدية مسؤولة ليس فقط عن عرض النقد وحجم الأئتمانات كأهداف اساسية يسعى الى تحقيقها وانما يهدف ايضاً الى مراقبة وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع فضلاً عن اصدار التراخيص (الاجازات) وتنظيم ومراقبة المصارف كما محدد في قانون المصارف، وان الاداء الأمثل للبنك المركزي العراقي والتعاون المثمر ما بينه وبين بقية المصارف التجارية (حكومية وأهلية) انما يعكس مدى الحرص والوعي بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام المالي الوطني وضرورة اللحاق بركب التطور وتطبيق احدث التقنيات

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :-

1- ان نظم تسوية المدفوعات من خلال عملية تحويل الأرصدة النقدية من حساب لآخر له اهمية في اختيار درجة السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك المركزي فضلاً عن كونه وسيلة فعالة للاقتصاد بالنقد ورأس المال .

2- يعد نظام الدفع والتسوية من اهم العوامل وراء نجاح السياسة النقدية لاسيما وان البنوك المركزية تسهم من خلال الرقابة والاشراف في تطبيق ذلك النظام وفي تخفيض مخاطر الدفع .

3- ان الادارة الجديدة لنظم الدفع من قبل البنك المركزي تسهم في جذب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني .

4- ارتباط نظم التسوية بأهم اهداف السلطات النقدية الا وهي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي من خلال سياسة نقدية ور قابة مصرفية كفوءة ، سيما وان البنوك المركزية هي المشغل والمراقب على تلك النظم .

5- يسهم نظام المدفوعات في تعزيز الروابط بين البنك المركزي والمصارف التجارية وتقديم افضل الخدمات المالية .

استنتاجات خاصة بالبنك المركزي العراقي :-

1- يعد نظام المدفوعات العراقي من اهم الادوات الفعالة في تعظيم كفاءة التدفقات النقدية ذات المبالغ الكبيرة داخل الجهاز المصرفي العراقي مما اسهم في تنشيط وتعميق الوسائط المالية وتقليل نسب المخاطر بهدف استقرار النظام المالي في العراق.

2-يعد نظام المدفوعات العراقي نظاماً متكاملاً لتبادل وتسوية المدفوعات بين المصارف العراقية الخاصة والحكومية فضلاً عن وزارة المالية من خلال شبكة آمنة وكفوءة لاسيما وان البنك المركزي هو الجهة المسيطرة والمنفذة لهذا النظام .

3- يعد نظام المدفوعات العراقي من اهم الادوات النقدية الحديثة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي لمراقبة السيولة النقدية لدى المصارف التجارية والتحكم في عرض النقود .

4- يسهم هذا النظام في تطوير سوق العراق للاوراق المالية وتوسيع دائرة اسواق رأس المال فضلاً عن زيادة سيولة وفاعلية هذه الاسواق .

5- ان تطبيق نظام المدفوعات الحديث ساعد كثيراً في التقليل من مشاكل السيولة النقدية على النظام المالي والمصرفي العراقي وجعل عمليات التسوية اكثر مرونة .

6- ان تحديث نظام المدفوعات اسهم في تقليل مخاطر الاحتفاظ بالسيولة النقدية والحد من حالات اللايقين والاختلاس والتلاعب في العمليات المصرفية .

7- اعتمد نجاح تطبيق (نظام المدفوعات العراقي – IPS) من نظم RTGS وغيرها على وجود العاملين الاكفاء في البنك المركزي وقدرتهم على الابداع والابتكار والرغبة في التغيير والتحديث فضلاً عن اهتمام ادارة البنك المركزي في تدريب العاملين في المصارف العراقية وتزويدهم بالأنظمة والبرمجيات وباسعار رمزية وتوفير كافة متطلبات البيئة النقدية الحديثة والذي من شأنه رفع كفاءة العاملين في المصارف وصولاً الى المستوى الملائم لمواكبة التطورات التقنية العالمية .

التوصيات:-

1- ضرورة ايجاد فئة من العاملين يتميزون بالقدرة على الابداع والابتكار والتطوير .

2- الاستمرار في تدريب العاملين في البنك المركزي وترشيحهم لدورات خارج البلد للحصول على المعرفة ومواكبة التطورات التكنولوجية .

3- العمل على توفير متطلبات البيئة النقدية (أنظمة حاسوبية ، نظم الكترونية ، شبكة اتصالات) مما يعزز ويزيد مهارة العاملين ويدفعهم اكثر نحو الابداع والابتكار .

4- دعم دور البنك المركزي كسلطة نقدية مسؤولة ليس فقط عن عرض النقد وحجم الائتمانات كأهداف اساسية وانما يهدف ايضاً الى مراقبة وتعزيز سلامة وكفاءة أنظمة الدفع وتنظيم ومراقبة المصارف.

5- تعزيز الاداء الامثل للبنك المركزي والتعاون المثمر بينه وبين بقية المصارف التجارية يعكس مدى الحرص بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام المالي والنقدي العراقي .

6- ضرورة اللحاق بالتطور العالمي في تطبيق التقنيات الحديثة في المصارف والتعاون المثمر بين المصارف والبنك المركزي في عمل مشروع لبناء شبكة تحتية للاتصالات لتوفير ما تحتاجه المرحلة الجديدة في العمل المصرفي .

7- ضرورة اعتماد البنك المركزي العراقي على سياسة الافصاح والعلانية للسياسة النقدية بهدف زيادة الثقة والمصداقية بينه وبين المواطن .

المصادر:-

1. باسم عبد الهادي حسن: "اشكالية الثالوث المستحيل–التحدي المحتمل امام السياسة النقدية في العراق"، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (19)، 2008 .
2. البنك المركزي العراقي: " التقرير الاقتصادي السنوي " ، سنوات متفرقة.
3. صبحي حسون ،" تطور تكنولوجيا المدفوعات الالكترونية واثارها على السياسة النقدية" ، كلية الادارة والاقتصاد ، المستنصرية ، عدد 8 ، 2002 .
4. سامي خليل :" النظريات والسياسات النقدية والمالية "، شركة كاظمة للنشر،الكويت ، 1982
5. صندوق النقد العربي: "مباديء الاشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية"، ابو ظبي، 2008.
6. عبد المنعم السيد علي:"التطورالتاريخي للأنظمة النقدية في الاقطار العربية"،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1983.
7. عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى:"النقود والمصارف والاسواق المالية"، دار حامد للنشر والتوزيع ،الاردن، 2004.
8. علي محمد شلهوب:"شؤون النقود والبنوك"، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2007.
9. وداد يونس يحيى:"النظرية النقدية"، مطبعة جامعة الموصل، 2001.

1- *Bank For International Settlement: "Implications for Central Bank of The Development of E-M", 1999.*

2- *Kai Barell :"Risk & Development in Payment System ", 2002 .*
3- *Danmark National Bank . Payment system , report July , 1998 .*
4- *Deutsche Bundes Bank: "Monetary Policy & Payment System", Monthly Report, March, 1997.*
5- *IMF: "Investment & Growth in the Middle East & North Africa", Washington, D.C, 1996. 2002.*
6- *The Central Bank of Egypt: "Payment System", 2008. http://www.cbe.org.eg/public.Pdf.2008.*
7- *Tomas J. Balion: "Payment System & Monetary Policy", Finance Development, 1996.*
8- *U.S.A General Accounting Office: "The Payment Systems & Risk associated with it", G.A.O, New York, 1997.*
9- *William R. Emmons: "Recent Development Wholesale Payments Systems", F.R.B, 1997.*
10- *William Roberds : "The Incentive Effects of Settlement Systems", Institute for Monetary & Economic Studies (I.M.E.S), Discussion Paper, No.(99), F.R.B, 1999.*
11- *Central Bank Oversight of Payment & Settlement Systems Bank of International settlement (B.I.S), 2008*
12- *Donald .R. Fraser :" Commercial Banking the Management of Risk ", U.S.A ,2008.*
13- *Omoyunde E. G. Johnson : " The Payment System &Monetary Policy" ,2000.*
14-